المنظمات الاقليمية

حافظ لصفر

بكالوريوس في الفلسفة وعلم النفس وعلم الاجتماع

ماجستير في ادارة الموارد البشرية وماجستير في الادارة التربوية وماجستير في القيادة المجتمعية

باحث دكتوراه في الفلسفة

تعتبر المنظمات الاقليمية نوعا من أنواع التنظيم الدولي وقد سوغ ميثاق الأمم المتحدة قيامها لتعالج الامور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين مادامت هده المنظمات لا تتجاوز أنشطتها الأهداف والأغراض المنشأة من أجلها وفي الإطار الأممي وأن لا تتعارض مشاريعها مع مصالح الأمن الدولي وما تمليه الأمم المتحدة وتتوزع هذه المنظمات في جل مناطق العالم وكانت نتيجة مباشرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ولكثرة النزاعات عبر العالم وما فرضته المنافسة العالمية مؤخرا بما يسمى العولمة، وكذلك ضمور نظام الثنائية القطبية وبروز نظام الأحادية القطبية كلها عوامل ساهمت في انبثاقها وتلعب أدوارا تنموية إقليمية وجيوسياسية واقتصادية وأمنية ومن بين هذه المنظمات الاقليمية هناك الاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية ومجموعة الكاريبي ومنظمة الدول الامريكية ورابطة دول شرق اسيا والاتحاد لدول أمريكا الجنوبية ومنظمة الألسكو والاتحاد المغاربي والاتحاد الافريقي لكرة القدم.

تعمل هده المنظمات الاقليمية في تعاون مع قرارات الأمم المتحدة فلا تخالفها حتى لا تتعرض للعقوبات المتنوعة؛ كالعقوبات عسكرية مثلا كحالة العراق، أو اقتصادية والتي تناسب الدول العظمى كروسيا أو العقوبتين معا وغيرها من العقوبات التي تلعب بها الأمم المتحدة في مواجهة المنظمات الاقليمية إذا تمادت وخالفت مقاصدها المتجلية في حفظ السلم والأمن العالميين.

فيا ترى ما دلالات ومعاني مفهوم المنظمة الاقليمية والمفاهيم المرتبطة بها ؟ وما أنواعها؟ وما معايير وعناصر قيام المنظمات ؟ وما العوامل المؤثرة فيها؟ وكيف نشأت؟ وما الدوافع والاسباب الكامنة وراء هذه النشأة؟ وما أدوارها؟ كيف تأسس كل من جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي والاتحاد الاوروبي كنماذج للدراسة؟ وما الغاية من هذه النشأة؟

ماهية المنظمات الاقليمية ونشأتها والدوافع المؤسسة لها:

١- مفهوم المنظمة

هي وحدة اجتماعية تتكون من مجموعة من الأفراد، حيث يتم تنظيمها وإدارتها من أجل تلبية ومتابعة الاحتياجات المجتمعية بشكل مستمر، وتعتبر من أهم المؤسسات التي تجمع مجموعة من الأفراد والتي من أجلها تم إنشاء المنظمة أو بعبارة تعني مجموعة من الأفراد لهم هدف معين يستخدمون طريقا للوصول إليه[1]، فمثلا هناك منظمات إنسانية، منظمات بيئية، منظمات عمالية ...[2]، داخل المنظمات سواء كانت كبيرة أو صغيرة توجد تفاعلات أفقية وعمودية مثل: المدارس والمصانع والثكنات العسكرية...، وتسعى لتحقيق أهداف المنظمة بكفاءة عالية، وتقلل في الوقت نفسه من التفاعلات العشوائية أو غير المنتجة، وتمتلك بيئة تعمل فيها، وتكون واضحة المعالم نسبيا، أي لها مميزات وخصائص عرضة للتغير عبر الزمن.

٢- مفهوم الاقليم

رغم ذيوع الكتابات السياسية إلا أن الآراء تباينت حول تحديد واضح له فمن الناحية اللغوية هو جزء من الأرض تميزه عن[3] غيره حيث تضمن ميزات ديموغرافية واجتماعية وسياسية وثقافية يحتوي على سطح الأرض وما تحتها وما فوقها من أجواء جوية تجعل منه كتلة متجانسة عن غيره من الأقاليم الأخرى وهو مشتق من فعل أقلم وتأقلم وسمي إقليما لأنه مقلوم من الأقاليم الذي يتاخمه أي مقطوع منه[4]، وهناك تصوران لمصطلح النظام الفرعي التابع تفرعا عن النظام الدولي، حيث يتم تفكيك الأخير إلى نظم فرعية، فحسب ادان يونغ هناك أقاليم لها خصوصيتها الفريدة التي تميزها عن مناطق أخرى، وهناك عوامل تأثير دولية موجودة في المناطق أو الأقاليم كافة، بينما التصور الثاني يمكن تسميته بالنظام الاقليمي، وهو تجميع لدول متجاورة أو متقاربة جغرافيا، فالاقليم عملية معقدة لاختلاف الطرق والصفات المحددة لنظرية الاقليم وهو مفهوم الاقليمية ومتعدد الجوانب ومكون من أشياء متعددة[5]، وعرفه هاني إلياس الحديثي: "إنه مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد تربطها عوامل المصلحة والولاء، بحيث تقيم أساس

1- Gibb ,cecil A,(1970).leadership :seleted readings.Harmondsworth :penguin books

2 -Douuma ,syste ,schreudres ,Hein « Approaches to organisations, (2013).Economic Harlow :5th,pearson Education limited.

3 - احمد الزيات وابراهيم مصطفى "المعجم الوسيط '، الادارة العامة الإسلامية للطباعة والنشر، تركيا طبعة 2003 ص: 101

4 -لويس مألوف "المنجد في اللغة والاعلام"، دار الشروق الطبعة 4 بيروت-لبنان ص: 652

5 -محمد نتاري "تخصص ادارة المنظمات الاقليمية والدولية "، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ورغلة الجزائر ص24-25

تعاملها الاقليمي على الشعور بالتميز والتعاون والتكامل في مجالات الأمن والاقتصاد[1]، ويسمى أيضا النظام الدولي التابع[2].

٣- مفهوم الاقليمية

هي شعور مشترك بالهوية والغاية مقترنان بإنشاء مؤسسات ووضعها حد التطبيق لتعبر عن هوية معينة وتشكل أساس العمل المشترك ضمن منطقة جغرافية معينة وهي واحدة من العناصر الأساسية لنظام التجارة الدولية[3]، واستنادا لميثاق الأمم المتحدة تضمن الفصل الثامن من الميثاق ثلاث مواد تتعلق بالتنظيمات الاقليمية سواء من حيث علاقة هذه المنظمات بالأمم المتحدة أومن حيث علاقتها ببعضها، وهذه المواد هي: ٥٢-٥٣-٥٤ على أن إنشاء مثل هذه المنظمات لا يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، مادامت تتقيد في أهدافها بأهداف الأمم المتحدة، كما أشار إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المنظمات في مجال التسوية السلمية للمنازعات الاقليمية قبل عرضها على مجلس الأمن الذي أوجب عليه الميثاق أن يعمل على تشجيع مثل هذه التسوية للمنازعات بوساطة المنظمات الاقليمية[4].

ا- الاقليمية التقليدية: يرتكز هذا المفهوم أساسا على فهم الأسباب التي تؤدي إلى سعي الدول للتكتل والتعاون، وتنقسم إلى قسمين رئيسين ارتبط الأول بظهور السوق الأوروبية المشتركة مع نهاية الحرب العالمية الثانية التي كان من تداعياتها هدم النظام الأوروبي القديم، وتقسيم العالم إلى ثنائية قطبية، والثاني مرتبط بالجانب النظري بطرح وجهات نظر متقاربة لفهم دوافع وأسباب التعاون الاقليمي، وساهمت في بروز المفهوم التقليدي المدارس الواقعية والوظيفية والليبرالية بتوجهها القديمة والحديثة[5].

ب- مفهوم الاقليمية الجديدة: عرفها فريديريك سودربون بأنها مجموعة من الأفكار والقيم والسياسات والاستراتيجيات التي تهدف إلى بعث التعاون من أجل خلق التنمية والحفاظ على الأمن والسلم إقليميا، وترتبط ببرنامج وأهداف تسعى الدول المتعاونة إلى تحقيقها من خلال استراتيجية معينة، لأن الاهتمام المعاصر بالاقليمية الجديدة، يشكل بلا شك إحدى الاتجاهات المهمة في العلاقات الدولية المعاصرة، حيث

---

[1] - هاني الياس الحديثي "سياسة باكستان الاقليمية من1971 إلى 1994 مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى 1998 ص 24

[2] - جميل مطر وعلي الدين هلال "النظام الاقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية "، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت - لبنان طبعة 1986 ص 21

[3] -www.j.Ethier, the International commercial, system, 11

[4] - بوزنادة معمر "المنظمات الاقليمية ونظام الأمن الجماعي "ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ص: 43

[5] -Political Encyclopedia

تزامن مع إنشاء عدد من المنظمات الاقليمية مثل :اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة، والسوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية التي أنشأت سنة ١٩٩١، وارتبطت بعدد من المتغيرات على الصعيد العالمي نهاية الحرب الباردة زيادة كزيادة الترابط الاقتصادي بين الدول وإنشاء العديد من المنظمات الاقليمية والعولمة[1]، وعرفها بجورن هيتن بأنها "عملية متعددة الابعاد لتحقيق التكامل الاقليمي والتي تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"[2].

٥- مفهوم المنظمة الاقليمية

تضم عضوية دولية وتشمل كيانات جيو–سياسية تتجاوز من الناحية التشغيلية دولة قومية واحدة وعضويتهم تتميز بحدود وترسيم مميز جغرافيا وفريدٍ من نوعه كالقارات أو الجغرافية السياسية والتكتلات الاقتصادية وذلك لتعزيز التعاون والتكامل والحوار بين الدول والكيانات داخل حدود جغرافية أو جيوسياسية مقيدة، أي تحقق تكاملا إقليميا رسميا، وتميل المنظمات الاقليمية إلى العمل جنبا إلى جنب مع المنظمات متعددة الأطراف الراسخة كالأمم المتحدة، ويشار إلى منظمة إقليمية ببساطة على أنها منظمة دولية أي النطاق المحدود لعضوية معينة مثل :الجماعة الكاريبية والأوراسي والمنظمة الاستشارية القانونية للتعاون الاقليمي والاتحاد من أجل المتوسط...[3].

تعد المنظمة إقليمية اذا كانت عضويتها ونشاطها ينحصر في دول قارة معينة أو في جزء من هذه القارة، ترتبط فيما بينها برابط معين، وهذا الرابط قد يتمثل في الحوار الجغرافي مثلما هو الحال للاتحاد الافريقي ومنظمة الدول الامريكية، ولا شيء يمنع من إسباغ صفة الاقليمية اذا كانت المنظمة تمارس اختصاصها على حيز جغرافي يمتد بين قارتين مختلفتين مثل :منظمة المؤتمر الإسلامي[4].

هناك اتجاهات مختلفة فيما يتعلق بمعيار الاقليمية نجد اتجاهًا يأخذ بالمعيار الجغرافي، إضافة إلى الجوار هناك روابط مشتركة أخرى تربط الدول الأعضاء كاللغة والثقافة والدين...، واتجاه ثالث أخذ بالمعيار المرن للإقليمية الذي يقضي بأن المنظمة الاقليمية هي كل منظمة ترتبط بالدول الأعضاء فيها بأي رابطة سواء

---

1 - الموسوعة السياسية

2 - الموسوعة السياسية

3 - Regional Organisation , « www.wikiwand.com.Rebrieved 21.07.2019 Edited

4 - محمد عادل عسكر "قانون المنظمات الدولية" قسم القانون الدولي كلية الحقوق جامعة المنصورة سنة 2018 -2019 ص 8

كانت جغرافية أو سياسية أو قومية[1]، ولقد اختلف الفقهاء حول تحديد المعايير الخاصة بالاقليمية، وهذا مرتبط من جهة عدم وجود تعريف محدد للمنظمات الدولية الاقليمية، ويمكن إبراز ثلاثة اتجاهات هي كالآتي :

اعتبرها الاتجاه الأول هي التجمعات الدولية التي تضم في عضويتها مجموعة من الدول، تربط فيما بينها عوامل التجاور الجغرافي والتضامن السياسي، والتي تستهدف تحقيق الأهداف المشتركة لأعضائها بما يتفق وميثاق الأمم المتحدة، والاتجاه الثاني اعتبرها تجمعات إقليمية تضم مجموعة من الدول المتجاورة المتضامنة التي تعمل من أجل حفظ الأمن والسلم الدوليين، ودعم التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتجاه الثالث حدد نطاق العضوية بها على عدد محدود من الدول يتم تعيينه على أساس اعتبارات وشروط مختلفة خاصة (جغرافية – ترابط تاريخي – سياسي – حضاري – اقتصادي – ديني) .

٦- عناصر المنظمة الاقليمية

يمكن تحديد عناصر قيام المنظمات الاقليمية كالتالي :

– أن يكون هناك تنظيم يضم مجموعة من الدول، وأن يتخذ هذا التنظيم شكل ومضمون المنظمة الدولية التي تتمتع بالشخصية القانونية الدولية وبصفة الاستمرارية .

– توافر مقومات التجاور الجغرافي والتضامن السياسي فيما بين الدول الأعضاء في هذه المنظمة، أي انتماء هؤلاء الأعضاء إلى منطقة جغرافية واحدة، وأن يكون الأعضاء دولا متكاملة تجمعها وحدة المصالح السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

– أن تتفق أهداف المنظمات الاقليمية ومبادئها على أهداف ومبادئ الأمم المتحدة وأن تعمل في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين في إطار نظام الأمن الجماعي[2]، إذاً فمفهوم الاقليمية له أكثر من معيار؛ فهي هيئة تتمتع بالإرادة الذاتية وبالشخصية القانونية والدولية وتنشأ بالاتفاق بين مجموعة من الدول يربط بينها رابط جغرافي أو سياسي أو مذهبي أو حضاري وكل هذه المعايير كوسيلة من وسائل التعاون الطوعي بينها في مجال أو مجالات معينة يحددها الاتفاق المنشئ للمنظمة في إطار مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها

[1] -خلف رمضان محمد بلا الجبوري "دور المنظمات الدولية في تسوية المنازعات" دار الجامعة الجديدة طبعة 2013 ص 9-8

[2] -عاطفي علي الصالحي "مشروعية التدخل الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي "دار النهضة العربية الطبعة الأولى 2009 ص 416-415

فهي عموما كل شخص قانوني دولي يخلق عن طريق اتفاقية دولية جماعية أطرافها دول تجمع بينها مقومات التضامن الاجتماعي أو الجوار الجغرافي بغية تحقيق أهداف مشتركة للدول الأعضاء فيها ولها إرادة ذاتية مستقلة يتم التعبير عنها من خلال أجهزة دائمة تمكنها من الاضطلاع بالمهام المنوطة بها[1]، من بين المعايير التي حثت عليها مواثيق الأمم المتحدة ومواثيق هذه المنظمات الاقليمية نشير إلى بعض منها:

– توافر مقومات التضامن الاجتماعي والجوار الجغرافي بين أعضائها.

– صفة الاستمرارية وتمتعها بالشخصية القانونية الدولية وان تتوافق أهدافها مع أهداف الأمم المتحدة كحفظ السلم والأمن والاستقرار للدول الأعضاء.

– إذا توافر شرطي التجاور الجغرافي والانتماء إلى منطقة واحدة "المنظمات شبه الاقليمية" وقد تضم في عضويتها دولا أخرى من غير المنطقة الجغرافية.

– معيار شروط العضوية يقصرها على شروط عضوية غير مفتوحة فيها لكل الدول كحركة عدم الانحياز

– موقع الدول من المنطقة الجغرافية.

نشأة المنظمات الاقليمية الاسباب والدوافع وراء تأسيسها

جاءت في إطار محاولات المجتمع الدولي تنظيم العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية والبحث عن السبل لأشكال وتنظيمات دولية تستطيع أن تضع حدا لمخاطر عدم الاستقرار وقد أحاطت نشأتها مخاوف وشكوك في قدرة المنظمات على تحقيق هدفها الرئيس ودعوته إلى إنشاء تنظيم دولي قائم على أساس عالمي وليس إقليمياً لتجنب مخاطر ايجاد مجالس إقليمية تقوم على ميزان القوى كالذي كان سائدا قبل قيام الحرب العالمية الثانية وذلك حفاظا على السلم والأمن الدوليين وتبني فكرة الاقليمية حصلت التكتلات الاقليمية على الاعتراف بحق تنظيم اقامة تكتل إقليمي في خريف ١٩٤٤ وكان اعترافا مشروطا وليس مطلقا وجاء ميثاق الأمم المتحدة ليحسم الصراع بين الاتجاهين إذ تضمن تأكيدا على أهمية دور المنظمات الاقليمية في حفظ الأمن والسلم وحل النزاعات بالوسائل السلمية (الرجوع إلى المواد السابقة) واحتفظ مجلس الأمن لنفسه بحق النظر في أي نزاع يهدد الأمن والسلم بغض النظر عن قيام المنظمة الاقليمية بالنظر في هذا النزاع ام لا[2] كما ان قيام المنظمات الاقليمية الدولية في العصر الحديث

[1] -سعد فهد محمد عمارة "منظمات إقليمية عامة كجامعة الدول العربية وإقليمية متخصصة كمنظمة الأوبك رسالة ماجستير في القانون العام كلية الحقوق جامعة الشرق الاوسط تموز 2011 ص 22

[2] - أيمن عبد الوهاب موسوعة الشباب السياسية http://acpss.ahram.org.eg./ahram/2001/1/1/youn51.htm

انبثقت من دعوة الفلاسفة والمفكرين إلى العمل على تكوين هيئات ومنظمات تهدف لحل المنازعات حلا سلميا دون عنف وحرب وفي إطار التعاون الاقتصادي وهي ظاهرة قديمة منذ قدم الانسان فمثلا في العهد الاغريقي اتحدت المدن الاغريقية لمواجهة الفرس والتي كانت عبارة عن مدن–دويلات مستقلة "اتحاد عسكري" ثم "اتحاد اقتصادي" وفي الاخير اتحاد كلي في إطار الوحدة الاغريقية لمواجهة الحضارات المجاورة كطروادة.

إن النظام الاقليمي كمتغير فرضته الساحة الدولية لتغيير منظومة العلاقات التقليدية في السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، لأنه بفضل التكامل الاقليمي تكون الدول أقل ميلا لممارسة القوة السيادية في الصراعات الدامية، وضبطها وإحياء التعددية القطبية، مما يساهم في تحقيق السلم والاستقرار في النظام الدولي [1]، وهذا ما كان يسمى بالاقليمية الكلاسيكية التي تشكلت اثناء الثنائية القطبية، وتأسست بإيعاز من القوى القطبية، وكانت تتميز بالحمائية وموجهة للداخل، وتراوحت أنشطتها بين التوجه الأمني أو الاقتصادي، وتعد الدول أهم الفواعل فيها، ومنذ سنة ١٩٩١ في مقارنة بين الاقليميتين القديمة والجديدة كمواجهة من التفاعلات الاقتصادية والتجارية التي تبلورت بدءاً من منتصف الثمانينات في صورة تجمعات وكتل تجارية ومجالات اقتصادية كبرى، وكان وراء هذا التغير عدة عوامل منها: حدوث تغيرات اقتصادية وتجارية بعد انهيار نظام بريتون وودز، وكذلك صعود قوى اقتصادية في شكل مؤسسات إقليمية كالاتحاد الاوروبي، وبروز منظمات إقليمية في آسيا وانتقالها إلى الاستقلال عن المركز، وبناء هوية أمنية وثقافية مشتركة كالصين وسنغافورة...، كما أن الأزمات المالية للمؤسسات المالية العالمية زاد من الدفع بتفعيل دور المنظمات الاقليمية، وناشدها كوفي عنان بالقيام بدورها الديبلوماسي لمنع الحروب إضافة إلى تراجع القوى الكبرى عن التدخل في الأقاليم وارتفاع التكلفة الباهظة معبرة عن أبعاد حضارية وقيمية مشتركة الشيء الذي أفرز ما يسمى بالاقليمية الجديدة والتي تتميز بما يلي:

– حاجة الدول الأعضاء للتعاون الاقتصادي ومواجهة الأزمات الاقتصادية.

– الانسجام مع آليات الاقتصاد العالمي المبني على الاعتماد المتبادل.

– شموليتها وتعددية أبعادها.

[1] -محمد السعيد ادريس "تحليل النظم الاقليمية"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة-مصر، طبعة 2002 ص 19.

– أهمية ودور الفاعلين غير الدوليين كالمنظمات غير الحكومية.

– الاقليمية الجديدة تدعم السلام العالمي على حد تعبير بروس رسيت عن فكرته "السلام على أجزاء"، وأيدها جوزيف ناي لقدرتها على خلق جزر سلام في النظام الدولي[1].

– الاقليمية في الواقع العملي لم تشهد النور إلا في القرن ١٩، حيث أوجد الوفاق الأوروبي نواتها الأولى، أما في مرحلة ما بين الحربين، فقد كان اتحاد الدول الأمريكية أكثر الصيغ تعبيرا عنها[2]، ولقد خرجت نزعة الاقليمية من رحم تقسيم العالم إلى كتلتين[3]، يقصد هنا الكتلة الشرقية والغربية، وهناك من أعزا انتشارها لمعطيات ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، ومن أهمها مسائل التحرر القومي والتحرر من ربقة الاستعمار، فهي تعبر عن الهوية القومية، في حين أن الاقليمية الجغرافية تعني التجاور الاقليمي في رقعة جغرافية واحدة أو تعبير عن المصلحة الوطنية (وكالة الطاقة الدولية الأوبك).

أصبح النظام الدولي يعتمد في حركته على تعامل واسع النطاق من خلال المنظمات الاقليمية، مما يدل على أهميتها في تشكيل حركة ومعالم النظام العالمي، ويؤطر المنظمات المذكورة المادة ٥٢ من الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك لضمان فكرة الأمن الجماعي عن طريق هذه الهيئة الأممية فيما يخص الأحلاف العسكرية والتفاوض والنقاش حول القضايا المتعلقة بالدول الأعضاء والتأمين ضد الحدة المتزايدة للمنافسة الدولية اقتصاديا، وهذا ما نصت عليه المادة المذكورة: "ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين ما يكون العمل الاقليمي صالحا فيها ومناسبا، مادامت هذه التنظيمات أو الوكالات الاقليمية ونشاطاتها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها"[4].

الأدوار والمهام التي تقوم بها المنظمات الاقليمية في علاقتها بالسياسة الدولية

نصت المادة ٢ / ٧ "إنه ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تخلو من صميم الاختصاص الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء ان يعرضوا مثل هذه المسائل، لأن

---

[1] - محمد نتاري "تخصص ادارة المنظمات الاقليمية والدولية "، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورغلة الجزائر ص: 33

[2] -مخلد عبيد المبيض "الاتحاد الاوروبي كظاهرة إقليمية متميزة"، الاكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن الطبعة الأولى 2012 ص:12

[3] -علاوي محمد لحسن "الاقليمية الجديدة المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الاقليمي "، مجلة الباحث عدد 7سنة 2009-2010 ص 4

[4] -المادة 52 في الفصل الثأمن 8 من ميثاق الأمم المتحدة.

تحل بحكم هذا الميثاق على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع الذي حدد العلاقة بين الدول الأعضاء بالمنظمات، بحيث لا يمكن اشتراك الدول الأخرى في عضويتها العالمية وأن توافق أهدافها أهداف ومبادئ الأمم المتحدة، "إمكانية تأسيس منظمات إقليمية عسكرية ذات طابع دفاعي وكون هذه المنظمات تمثل إحدى وسائل تسوية المنازعات الدوية سلميا، كما توضحها المادة ٣٣ من الميثاق[1] .

فرضت فكرة الاقليمية نفسها على ظاهرة التنظيم الدولي إلى جانب فكرة العالمية عندما تبين أن هناك بعضا من المصالح السياسية والاقتصادية والثقافية بلغت درجة التعقيد والتناقض على نحو لا يستقيم مواجهتها بحلول عالمية التطبيق، أو جعل مسؤولية القيام بتحقيقها مسؤولية عامة ومشتركة بين دول الجماعة الدولية، واختلف الفقهاء حول جدواها من عدمه حيث أنهاأصبحت حقيقة واقعة في الجماعة الدولية، وتعكس مصالح وروابط مشتركة بين الدول الأعضاء فيها كما حرص واضعوا ميثاق الأمم المتحدة على الإشارة إليها فأفردوا لها فصلا خاصا، حيث نستشف من هذا الفصل بعض الأدوار لمنظمات الاقليمية نسردها كالتالي :

– حظر استعمال القوة في العلاقات الدولية والاقليمية .

– الأمن الجماعي الدولي هو أساس قيام المنظمات الاقليمية لدعم جهود الأمم المتحدة في هذا المجال .

– التسوية السلمية للنزاعات والوقاية من حدوثها وحسن إدارتها .

– احترام مبدأ منع استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات بين الدول الأعضاء في المنظمة الاقليمية المعنية، فالمادة ٨ من ميثاق جامعة الدول العربية، نصت على أنه تحترم كل دولة من الدول الأعضاء في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة، وتعتبره حقا من حقوق تلك الدول، وتتعهد بألا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها[2]، وفي المادة ٣ ينص ميثاق منظمة الاتحاد الافريقي على مبدأ احترام عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء[3].

---

[1] -المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة

[2] - صلاح عبد البديع شلبي "المنظمات الدولية في الفكر الإسلامي والقانون الدولي "، دار الازهر للطباعة دمنهور-مصر، طبعة 2006 ص:173

[3] -ياسر خضر الحويش "مبدأ عدم التدخل واتفاقيات تحرير التجارة الخارجية"، منشورات الحلبي الحقوقية دمشق-سوريا طبعة 2005 ص: 315

– تنظيم وقيادة عمليات حفظ السلام أو المهام الأمنية من أجل وضع حد للأعمال المهددة للسلم أو المخلة به أو أعمال العدوان[1].

– حق التضامن والدفاع المشترك للدول الأعضاء "ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص الحق الطبيعي للدولة فرادى أو جماعات في الدفاع عن انفسهم اذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة[2].

– اذا كان ميثاق الأمم المتحدة أطلق حرية المنظمات الاقتصادية في مجال حل ما ينشأ من نزاعات بين أعضائها بالطرق السلمية، فإنه قيد من سلطتها في مجال أعمال القمع، ولم يقر لها بممارسته دون إذن أو تفويض من مجلس الأمن وتحت رقابته وإشرافه[3].

– لا يجوز لأي دولة أن تعتدي على دولة أخرى، وتمارس القمع إلا اذا رأى مجلس الأمن الدولي ذلك ملائما باستخدام الحرب بالوكالات والترتيبات الاقليمية في أعمال القمع وتحت إشرافه[4].

– حل المشاكل في الإطار الاقليمي، وذلك لمعرفة المنظمة الاقليمية بنفسية أطراف النزاع والجذور الحقيقية للمشكلات التي تتولد عنها النزاعات لذلك تكون المنظمات الاقليمية أقدر من غيرها على فض النزاعات التي تنشأ داخل الاقليم وفي هذا السياق يكون دور[5] المنظمة الاقليمية مكملا لدور الأمم المتحدة في حفظ الأمن والسلم الدوليين[6].

– هناك منظمات سياسية عامة يعتمد دورها على تفعيل العمل الجماعي من خلال الإطار المؤسساتي الاقليمي، وتقويم الدعم للعمل المشترك في المحيط الدولي إلى جانب حل النزاعات والخلافات بين أعضائها الذين ينتمون إلى منطقة جغرافية وحضارية واحدة.

– هناك منظمات ذات اتجاه أمني عسكري، ويقوم دورها على مبدأ الأمن الجماعي بتوفير الحماية لأعضائها كدول حيث يكون هناك تماثل في التوجهات السياسية مثل:منظمة حلف وارسو سابقا، ومنظمة حلف شمال الاطلسي.

---

[1] -محمد بن الصديق "الأمن الجماعي والتطورات الدولية المعاصرة"، دار النهضة العربية القاهرة طبعة 2012 ص: 207

[2] -المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة

[3] -احمد أبو الوفاء "منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة والاقليمية"، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع القاهرة-مصر طبعة 1 ص: 69

[4] - احمد ابو الوفاء "منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة والاقليمية"، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع القاهرة-مصر طبعة 1 ص: 216

[5] - ايمان محمد البشير مفرح "المنظمات الاقليمية الفرعية ودورها في فض النزاعات كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية قسم العلوم السياسية جامعة الخرطوم ص 6

– منظمات وظيفية تركز على أحد محاور التعاون مثل: البعد الاقتصادي، ويشترط في أعضائها أن تنتهج نفس السياسات الاقتصادية مثل: الجماعة الأوربية في مرحلة ما قبل الاتحاد.

وتتأثر المنظمات الاقليمية بجملة من المؤثرات ملخصها كالآتي:

– البيئة الخارجية/الدولية: تتجلى في التفاعلات الدولية، وطبيعة النظام الدولي دور مهم في تحديد شكل واداء المنظمات "مناخ الحرب الباردة"، حيث عمت الأحادية القطبية، مما زاد الضغط على المنظمات الدولية والاقليمية، وتحولت إلى أداة لإدارة الصراع، ومجرد منتدى للمواجهات السياسية التي تحد من أي دور مستقل أو مؤثر عن لعبة الاستقطاب التي تمارسها القوى الكبرى.

– البيئة الاقليمية تتشابه من حيث درجة التناغم والتوافق مع المصالح العامة والأهداف، وتحجيم النزاعات والخلافات ومساحة الحركة التي تتوفر لقيامها بدور نشيط بين أعضائها وعلى المستوى الدولي حيث تبرز عوامل مساعدة مثل: تشابه النظم الاقتصادية والسياسية، وقضايا جوهرية كالتحرر الوطني في الخمسينات والستينات ومناهضة التمييز العنصري وقدسية الحدود والصراع العربي الإسرائيلي من العوامل التي ساهمت في بلورة نشأة جامعة الدول العربية.

–درجة المؤسسية حيث تتفاوت المنظمات الاقتصادية في إطار الحركة الخاصة بها وفق مبادئ المنظمة، وتقوم بدور تنظيمي إداري من أجل تحقيق الاستقلالية الجغرافية والسياسية والاقتصادية[1].

نماذج من المنظمات الاقليمية التأسيس والأدوار الاقليمية والدولية

هناك منظمات إقليمية متعددة ومختلفة اقتصاديا وثقافيا وجيواستراتيجية، وسردنا بعضها آنفا، وسأركز دراستي على ثلاث منظمات، وهي كالآتي:

١– جامعة الدول العربية

تبلورت فكرة الوحدة العربية بشكل عملي بعد الحرب العالمية الثانية، حيث دفعت دول كثيرة بأفكارها للاستقلال، وترحيبا بأي عمل في اتجاه الوحدة العربية اذ بدأت الزيارات بين وفود الدول العربية، حيث دعا مصطفى النحاس بمصر رئيس الكتلة الوطنية في لبنان لزيارة مصر بغية استطلاع الرأي حول الشؤون العربية، وكذلك جميل مردم رئيس وزراء سوريا والشيخ بشارة الخوري رئيس الكتلة الوطنية في لبنان من أجل إقامة جامعة عربية والتدشين لها بعقد مؤتمر عربي لبحث الموضوع، ولكن بريطانيا رفضته خوفا من

[1] - ايمن عبد الوهاب "موسوعة الشباب السياسية"

شن حرب على إسرائيل، ثم قادت مصر مشاورات ثنائية وجماعية منذ يوليو ١٩٤٣ في اتجاه تأسيس للوحدة العربية، فكان هناك اتجاه الوحدة الفيدرالية بين الاقطار العربية، والثاني دعا إلى شكل تعاوني وثيق بينها، ويحافظ على استقلاليتها ووحدتها وسيادتها ماعدا مصر ذهبت أبعد من ذلك، ودعت إلى لجنة تحضيرية لمؤتمر عربي عام بالإسكندرية في ٢٥ سبتمبر ١٩٤٤، وانتهى في ٨ اكتوبر من نفس السنة سمي بروتوكول الاسكندرية كأساس لميثاق الجامعة العربية، نشأت الأخيرة نتيجة تفاعل عقيدة النظام مع البيئة الدولية ومع هياكل النظام العربي، اذ كان التيار القومي متصاعدا ودافعا نحو قيام وحدة عربية ترضي أجيال متعاقبة في الوطن العربي وميثاقها الذي أكد على السيادة القطرية، ولم يأخذ بالغالبية في التصويت، وتعتبر أكثر المنظمات الاقليمية تعرضا لتأثيرات البيئة الدولية وتدخلاتها المستمرة بسبب عقيدة النظام الذي تنتمي إليه، ولأسباب تتعلق بإمكانات هذا النظام الجغرافية وموارده الطبيعية وتفاعلاته الحادة ومحدداته القومية على سلوك أعضائه [1]، لقد كانت الدعوة لإنشائها هدفا تدعو لتحقيقه مختلف الروابط والتنظيمات الشعبية القومية في فترة كان فيها التيار القومي تيارا نشيطا، ولم يترسخ مفهوم الدولة بعد "مفهوم "الدولة الواحدة"، شجعت هذه الفكرة بريطانيا بنقل المبادرة من الشارع العربي إلى الحكومات العربية بتأسيس جامعة دول وحكومات تحرص على سيادة كل عضو فيها وليس الجامعة التي دعا لتحقيقها التيار القومي العربي[2].

تعتبر جامعة الدول العربية منبرا قوميا حيث ترجح السيادة القطرية ومصلحتها على المصلحة القومية وكموازن في التحالفات العربية، ويلعب رئيسها دورا في التخفيف من الآثار المترتبة عن اختلال توازن القوى في النظام الاقليمي العربي، وكطرف متشدد في علاقات الدول العربية بالعالم، كما أن الجامعة تقوم بدور امتصاص الغضب الشعبي ضد الحكومات، وتحبط التطلعات الاقليمية، وتتوارى الحكومات خلفها لتلقي عليها مسؤوليات ضياع فلسطين والخلافات العربية والتجزئة العربية [3]، فأدوار الجامعة العربية تكاد تكون منعدمة لتشرذم السياسات الداخلية لقادة البلاد العربية، و غياب رؤية توحدهم، وتحتم عليهم حل خلافاتهم السياسية والجغرافية والعمل سوية لخير المواطن العربي المقهور على حد تعبير

[1] - جميل مطر وعلي الدين هلال "النظام الاقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية دار المستقبل العربي القاهرة مصر الطبعة الرابعة 1983 ص 16-17 ثم 140

[2] - نفس المرجع السابق ص 175

[3] - نفس المرجع السابق ص 178-179

مصطفى حجازي في كتابه "الانسان العربي المقهور" . فمتى ستعمل جامعة الدول العربية على حل خلافات الدول العربية بعقلانية، وبعيدا عن الديماغوجية والعمل كأداة بيد الأمم المتحدة توجهها وفق أغراض ومصالح الدول الكبرى؟

٢- الاتحاد الافريقي

نشأ الاتحاد الافريقي في يوليوز ٢٠٠٢، بعدما كانت تسميته منظمة الوحدة الأفريقية التي أسست سنة ١٩٦٣، حيث تم إصلاحها وتطويرها وتحديد التسمية وفيه استجابة للتحديات التي تواجه الدول الافريقية، وأبرزها العولمة والأمن والتحولات الديموقراطية بالعالم وارتبطت الوحدة الافريقية بالنضال ضد المستعمر الأجنبي والرغبة في دحره ونيل الاستقلال، ولما تعرضت له القارة من استعباد واسترقاق لأبنائها، وتصور نكروما ان المشروع الوحدوي لافريقيا له ثلاثة مقاصد عليا، أولها اقتصادي حيث تم تبني خطة اقتصادية شاملة لزيادة قدرة الاقتصاد الافريقي، وزيادة تعظيم استغلال الموارد الافريقية لمصلحة الأفارقة، ثم تبني استراتيجية دفاعية عسكرية موحدة لحماية سيادتها واستقلالها في مواجهة الأطماع الاستعمارية، وانتهاج سياسة خارجية ودبلوماسية واحدة بهدف الدفاع

عن استقلال افريقيا سياسيا واقتصاديا [1]، وللاتحاد الافريقي مجلس تنفيذي، يطلب من المفوضية أن تفحص مقترحات الخبراء المتعلق بما يلي :

– تعزز العلاقات مع الشركاء في التنمية "الشراكة مع القطاع الخاص" و"الشراكة مع المؤسسات الخاصة" و"اصدار سندات للاتحاد الافريقي"، و"فرض الضريبة على الرحلات الجوية من الدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي وإليها[2]، حيث يعمل الاتحاد وفق المبادئ التالية :

– مبدأ المساواة والترابط بين الدول الأعضاء في الاتحاد .

– احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال .

– وضع سياسة دفاعية للقارة الأفريقية .

– تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء في الاتحاد بوسائل مناسبة يقررها الاتحاد .

– عدم تدخل أي دولة عضو في الشؤون الداخلية لدولة أخرى .

---

[1] -حمدي عبد الرحمان حسن "الاتحاد الافريقي والنظام الأمني الجديد في افريقيا"، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية العدد162 ص:13

[2] المجلس التنفيذي الدورة العادية والخامسة اديس بابا اثيوبيا من 15 يونيو 2004 إلى 3 يوليوز 2004

– تعزيز العدالة الاجتماعية لضمان تنمية اقتصادية متوازنة[1].

تأسس الاتحاد الافريقي بالضبط في مايو ٢٠٠١، ويقع مقره بأديس أبابا بإثيوبيا ويضم ٥٥ دولة عضو فيه، تعمل معا لمعالجة الأمور السياسة والاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء، وجاء التأسيس لسببين هما:

– التحدي الخارجي اذ أدى انهيار نظام القطبية الثنائية للسياسة الدولية سنة ١٩٥٤–١٩٨٩ إلى تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية.

– ضعف المساعدات الخارجية للدول الافريقية بسبب الدعوة للقطب الواحد لها إلى تبني قيم الرأسمالية والليبرالية كشرط للمساعدة.

– السبب الداخلي يكمن في الميل إلى تكتل اقتصادي وسياسي، وشهد العالم ميلا نحو تفعيل تكتلات كانت قائمة كما هو الحال بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي[2].

تواجه الاتحاد الافريقي رهانات وتحديات كبرى من أهمها:

– رهانات سياسية: تكمن في التفاوت في الأنظمة السياسية، وعدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية، وتباين العلاقات السياسية مع الخارج[3].

– رهانات أمنية: يشهد العديد من الدول الافريقية تطاحنا عسكريا بسبب الحروب الأهلية والصراع على السلطة أكبر خطر يهدد الأمن القومي الافريقي من نزعات قبلية وتمرد وانقلابات وثورات.

افريقيا تزخر بخيرات طبيعية ضخمة، ورغم إنشاء الاتحاد الافريقي، فإنه عاجز عن حل الأزمات الداخلية البنيوية التي تنخر الجسد الافريقي بنزاعات قبلية وعرقية وإثنية وانقلابات عسكرية وحروب أهلية ليتدخل الأجنبي لحل هذه النزاعات وابرام اتفاقيات تستغل وتسرق الثروات، وترهن مصير الأجيال المقبلة لاستعمار غير مباشر للبلاد الافريقية، مما تسبب في إحداث نزيف وهجرة كبيرة للإنسان الافريقي بحثا عن الأمن والسلام ولقمة العيش. فمتى سيستفيق الافريقي من غيبوبته، ويعي الإمبريالية وأخطبوطها الهالك لثرواته؟

٣– الاتحاد الاوروبي

[1] المادة 4 من القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي ص 10
[2] خيري عبد الرزاق جاسم" الاتحاد الافريقي –الهيكلة-التحديات" مركز الدراسات الدولية- وكالة جامعة بغداد ص53
[3] خيري عبد الرزاق جاسم" الاتحاد الافريقي –الهيكلة-التحديات" مركز الدراسات الدولية- وكالة جامعة بغداد ص54-53

انطلقت عملية بناء الاتحاد الاوروبي الحالي منذ أكثر من نصف قرن من الزمان بإنشاء الجماعة الاوروبية للفحم والصلب كشريان الحياة الصناعية للقوة العسكرية، وان الحروب التي سادت أوروبا دعت إلى نشدان سلام دائم كأولوية سياسية أولى، حيث أصبح عدد الدول ١٢ دولة لعضوية الاتحاد عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧، ثم بدأت مرحلة الإنشاء لكيان فيدرالي بغية ضمان الاستقرار المستقبلي، وسن عملة موحدة، وتم دمج ألمانيا، وصاحب ذلك تأسيس سوق مشتركة حقق نجاحا اقتصاديا شمل كل تجارة أوروبا المتبادلة في السلع بتأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية سنة ١٩٥٨، وسن تعريفة جمركية خارجية موحدة، وكطرف فاعل في النظام الدولي لها أداة مشتركة لتنفيذ سياساتها الخارجية، وانضمت بريطانية سنة ١٩٧٣، إضافة إلى ايرلندا والدنمارك سنة ١٩٨١، وانضمت اليونان والبرتغال واسبانيا سنة ١٩٨٦، والتحقت دول اوروبا الشرقية بعد تفكيك الاتحاد السوفياتي سنة ٢٠٠٤، ومثلت معاهدة لشبونة لكثيرين نهاية لعهد الدسترة في شؤون الاتحاد، لكن التدهور السريع الذي شهده الاقتصاد العالمي بداية ٢٠٠٧، والذي أخذ يستحوذ على كثير من اهتمام السياسة في اوروبا في السنوات اللاحقة، سلط الضوء على الحاجة إلى نقاش متواصل، فقد أثرت الأزمة المالية الدولية التي فجرها الانهيار في قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها المالية على الاقتصاديات الأوروبية بشدة لتوقف فترة نمو طويلة[1]، وتضم البنية المؤسسية للاتحاد الاوروبي ثلاثة أنواع من المؤسسات الرئيسة لصنع القرار، وتحتوي المجلس والمفوضية والبرلمان والمؤسسات والهيآت الرقابية التي تضم محكمة العدل الأوروبية وجهاز المحاسبات والأجهزة، والفروع الأخرى التي بدورها تنقسم إلى قسمين هما المؤسسات والأجهزة الاستشارية المعاونة وتشمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ولجنة الأقاليم والمؤسسات المستقلة ذات الطابع الفني، وتشمل البنك المركزي وبنك الاستثمار وغيرها[2].

خرجت بريطانيا مؤخرا من الاتحاد الاوروبي وذلك للأسباب التالية

– التخلص من عبء المهاجرين واللاجئين.

– الخوف من الارهاب والخروج من شأنه الردع من الهجمات المحتملة.

-جون يندروسايمون اشروود "مقدمة قصيرة جدا "الاتحاد الاوروبي" ترجمة خالد غريب علي مؤسسة هنداوي للتعلم والثقافة مدينة نصر-مصر طبعة اولى لسنة 2005 ص 39[1]

-مخلد عبيد المبيضين "الاتحاد الاوروبي كظاهرة إقليمية متميزة" الاكاديميون للنشر والتوزيع الاردن الطبعة الأولى 2012 ص 32[2]

– التوفير المالي للصحة والتعليم.

– إقامة علاقات مع الاتحاد الاوروبي دون خضوعها لقوانينه.

– الاستجابة لنداء المواطن البريطاني.

يعيش المواطن الأوربي في بحبوحة من العيش الكريم بفضل السياسيات الرشيدة في تنمية الاقتصاد الأوروبي الشيء الذي جعله بوابة للهجرة من جميع أقطار العالم، كما أن هرمية ساكنته التي يغلب عليها الشيخوخة، وقلة اليد العاملة تجعلها محط أنظار المهاجرين الباحثين عن الملاذ والكرامة التي افتقدوها في بلادهم، كالأفارقة والعرب وغيرهم. كما أن الاتحاد قوة اقتصادية وعسكرية وجيواستراتيجية عالمية، يمنح لها نفوذا في صناعة القرار بمجلس الأمن الدولي.

خاتمة

تعد المنظمات الاقليمية أقدم ظهورا من المنظمات الدولية، وتتعدد معايير إقامتها بين نطاق العضوية، ونطاق الجغرافية والانتماء الهوياتي والثقافي والديني والعرقي والنطاق الاقتصادي والسياسي، وتؤثر وتتأثر بعوامل البيئة الدولية الخارجية والبيئة الاقليمية من قرب جغرافي وانسجام ثقافي ومصالح أمنية واقتصادية، وتتفاوت من حيث درجة المؤسسية على المستوى الاقتصادي والسياسي لكل منظمة، ومدى تأثيرها في القرار والسياسة الدولية، وتلعب أدوارا مكملة لعمل منظمة الأمم المتحدة، وخاصة على مستوى حفظ السلم والأمن العالميين، فهي بمثابة أداة بيدها تستعملها أحيانا في حربها بالوكالة في مناطق كثيرة من العالم، ولا يمكن لهذه المنظمات تجاوز والخروج عن دائرة ما ترسمه الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، وأي خروج عن الإطار الأممي، تتعرض لعقوبات اقتصادية ودبلوماسية في حالة مواجهة القوى الكبرى كالصين وروسيا، وعقوبات عسكرية مع الدول النامية، وقد تجمع العقوبات كلها مع هذه الأخيرة

المراجع:

١. أحمد الزيات وابراهيم مصطفى "المعجم الوسيط الادارة العامة الإسلامية للطباعة والنشر تركيا طبعة 2000

٢. جميل مطر وعلي الدين هلال "النظام الاقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية دار المستقبل العربي القاهرة مصر الطبعة الرابعة 1983

٣. لويس مألوف "المنجد في اللغة والاعلام" دار الشروق الطبعة 4 بيروت–لبنان

٤. محمد عادل عسكر "قانون المنظمات الدولية" قسم القانون الدولي كلية الحقوق جامعة المنصورة سنة 2018 –2019

٥. خيري عبد الرزاق جاسم" الاتحاد الافريقي –الهيكلة–التحديات" مركز الدراسات الدولية– وكالة جامعة بغداد

٦. جون يبندروسايمون اشروود "مقدمة قصيرة جدا "الاتحاد الاوروبي" ترجمة خالد غريب علي مؤسسة هنداوي للتعلم والثقافة مدينة نصر – مصر طبعة اولى لسنة 2005

٧. مخلد عبيد المبيضين "الاتحاد الاوروبي كظاهرة إقليمية متميزة" الاكاديميون للنشر والتوزيع الاردن الطبعة الأولى 2012.

8. Gibb ,cecil A,(1970).leadership :seleted readings.Harmondsworth :penguin books.
9. Douuma ,syste ,schreudres ,Hein « Approaches to organisations, (2013).Economic Harlow :5th,pearson Education limited.
10. Regional organisation , « www.wikiwand.com.Rebrieved 21.07.2019 Edited
11. www.j.Ethier, the International commercial, system, 11.

.